العودة إلى الطريق السريع

جاوه، جاكارتا، نشاط صاخب فى الليل

«باعتبارها أعضاء فى ناد البلدان متوسطة الدخل، قد تحتاج بلدان شرق آسيا إلى تحديث استراتيجيات النمو بها»

اندرمت س . جيل وهومى خاراس

Indermit S. Gill and Homi Kharas

فى عام ١٩٩٧–١٩٩٨، أدت أزمة الدول متوسطة الدخل فى شرق آسيا إلى ركوع ثلاث دول على ركبها وهى إندونيسيا وكوريا وتايلند. كما أثرت على ماليزيا والفلبين، اللتين عانتا من صعوبات مواصلة النمو. وقد تنبأ كثيرون بأن نقاط الضعف الهيكلية التى أدت الأزمة إلى تعريتها ـ الفساد ومحاباة الأصدقاء والمحسوبيات ـ ستحكم على المنطقة بالركود، كما فعلت فى أمريكا اللاتينية بعد أزمة الديون بها فى منتصف الثمانينيات. وكان من المتوقع أن تضيع على آسيا الناهضة سنوات عدة من النمو. إلا أنه بدلا من ذلك، شهد سجل النمو بها منذ عام ١٩٩٨ تقدما ملحوظا: فقد تضاعف الناتج المحلى الإجمالى تقريبا، نظرا لنموه بأكثر من ٩ فى المائة سنويا، حتى بلغ ٤ تريليونات دولار، بأسعار الدولار الجارية بحلول عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من نكسة التسعينيات، فقد كان النمو متواصلا خلال السنوات الأربعين الماضية (انظر الجدول).

والآن، أى بعد ما يقرب من عقد كامل، أصبحت كوريا بلدا مرتفع الدخل، وتنمو البلدان الأربع الأخرى بسرعة. وانضمت الصين إلى نادى البلدان متوسطة الدخل. وبمجرد أن تحقق فيتنام وضع البلد متوسط الدخل، ربما فى وقت قريب يصل إلى ٢٠١٠، عندئذ يصبح ٩٢ فى المائة من مواطنى آسيا يعيشون فى بلدان متوسطة الدخل.

هل ينبغى أن تتوقع أن تواصل شرق آسيا هذه المعدلات المرتفعة للنمو؟ الواقع أن البلدان متوسطة الدخل (تلك التى يتراوح دخل الفرد فيها بين ٨٢٦ دولارات ـ ١٠٦٦٥ دولارا) قد حققت النمو بسرعة أقل من كل من البلدان الغنية أو الفقيرة. فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان مرتفعة الدخل بنحو ٥٠ فى المائة فيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠، أما فى البلدان منخفضة الدخل فقد ارتفع بنسبة تجاوزت ١٥٠ فى المائة، وأصبحت نسبة الدخل بين البلدان مرتفعة ومنخفضة الدخل نصف ما كانت عليه. وعلى النقيض من ذلك، نما متوسط دخل الفرد الحقيقى فى البلدان متوسطة الدخل بأقل من ٢٠ فى المائة فى خلال تلك الفترة، مما وسع الفجوة بينها وبين البلدان مرتفعة الدخل بنحو ٢٠ فى المائة، وأصبحت البلدان متوسطة الدخل، كما يقال، مضغوطة بين المنافسين ذوى الأجور المنخفضة فى البلدان الفقيرة الذين يسيطرون على الصناعات المتطورة، وبين المبتكرين فى البلدان الغنية الذين يسيطرون على الصناعات التى تمر بتغيرات تكنولوجية سريعة.

ويوحى مجرى التفكير هذا بأنه لابد لبلدان شرق آسيا متوسطة الدخل من أن تحدث استراتيجياتها. إن ما يسمح للبلدان بسرعة النمو من دخل للفرد يبلغ ١٠٠٠ دولار إلى ١٠٠٠٠ دولار ـ وهو التحدى الحالى بالنسبة لمعظم بلدان شرق آسيا ـ مختلف وأكثر صعوبة عما ساعدها فى النمو من دخل للفرد يبلغ ١٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار ـ وهو التحدى واجهته بنجاح فى الماضى.

ويوحى البحث الاقتصادى بأن القوتين المتعاكستين تفعلان فعلهما. فمن ناحية، فإنه عندما تصبح البلدان أكثر غنى تطلب تشكيلة أكثر تنوعا من السلع، وكثير منها يمكن إنتاجه محليا. ويخلق هذا قوة تدفع نحو التنوع القطاعى، ومن ناحية أخرى، فإن البلدان لا تصبح أكثر غنى إلا إذا تخصصت فى أفضل ما يمكنها عمله. أما ما هو الاتجاه الذى سيتغلب فهو سؤال تحدده التجربة. وقد وجد الباحثون أن التحول إلى التخصص يحدث فى أثناء الدخل المتوسط ويعتمد إلى حد حاسم على مدى وفورات الحجم فى الإنتاج (انظر الإطار).

ما الذى فعله القادة الآسيويون فى الموجة الأولى للتحول بنجاح فى خلال مراحل الدخل المتوسط للتنمية؟ وما الذى يمكن أن تفعله البلدان متوسطة الدخل فى شرق آسيا فى هذه الأيام لضمان عدم معاناتها من نفس المصير الذى عانت منه البلدان متوسطة الدخل فى أمريكا اللاتينية، التى جاهدت دون نجاح لكى تنمو لتصبح بلدانا غنية؟ يستكشف هذا المقال التحديات التى تواجه البلدان متوسطة الدخل فى آسيا اليوم.

الاعتراف بوفورات الحجم

عند التصدى لهذه التساؤلات، يمكن لصناع السياسات فى المنطقة أن يتعلموا من نواحى التقدم الحديثة فى التفكير بشأن النمو الاقتصادى، والتنظيم الصناعى، والتجارة الدولية، والجغرافيا الاقتصادية.

لقد كان ما أثار تجدد الاهتمام بالنمو الاقتصادى منذ أواخر الثمانينيات هو ملاحظة أن مستويات الدخل عبر البلدان لم تكن تتلاقى وفقا للنظرية الاقتصادية التقليدية. وكانت هذه النظرية قد تنبأت بأن الجهود المبذولة لتحقيق تراكم رأس المال المادى والبشرى، وتحسين كفاءة الإنتاج، واستخدام أحدث التكنولوجيا ستثمر فى تضييق الفجوات فى الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وكان التداعى الأساسى لها هو أنه عند السعى إلى أعلى عائد ممكن، لابد أن يتحرك رأس المال المادى والبشرى من الأماكن التى تشهد وفرة فيهما إلى الأماكن التى فيها يندران، جالبين معها أحدث وأفضل المنتجات والعمليات والتكنولوجيات.

ولكن هذا لم يحدث. ومع بضعة استثناءات ـ أساسا فى دول شرق آسيا قوية الأداء ـ اتسعت الفجوات فى الدخل. وهذا لا يعنى أن السوق لم تعمل على الإطلاق: فقد أصبح معظم البلدان أكثر ثراء وقل الفقر. ولكن فيما بين البلدان وفى داخلها، يتحرك وأن رأس المال البشرى والمادى كما يبدو من الأماكن التى يندران فيها إلى أماكن وفرتهما. وهذا أمر منطقى فى عالم وفورات الحجم الذى تتجه فيه عوامل الإنتاج إلى الاحتشاد فى المدن.

والأفكار هى المحرك الأساسى لوفورات الحجم فى النظرية الحديثة للنمو. وعلى نقيض السلع وعوامل الإنتاج، فإن الأفكار يمكن تكرار استخدامها، وبواسطة كثيرين من الناس فى الوقت نفسه ـ أى أنها «لا تؤدى للمزاحمة». والفكرة يمكن استخدامها بمجرد تشكيلها، كنقطة بداية لأفكار جديدة. بيد أن الأمر يتطلب مجهودا للإتيان بأفكار مفيدة. ويمكن منع الناس من استخدام الأفكار لتحسين منتجاتهم أو عملياتهم الإنتاجية عن طريق السرية أو إنفاذ قانون حقوق الملكية الفكرية، ولو مؤقتا. وبسبب هذا «الامتياز الحصرى» فإن المعرفة تضفى على خالقيها شيئا من القوة الاحتكارية وتولد ما يطلق عليه الاقتصاديون «الريع الاقتصادى».

وبإدخال المعرفة فى صياغات النمو الاقتصادى، يمكن للاقتصاديين إدراك محورية الأفكار والعوائد المتزايدة، إلا أنهم يجب عليهم أيضا أن يدركوا أن الأفكار لا تزدهر دائما فى ظل المنافسة الكاملة. إذ أن قدرا من المنافسة يوفر للمنشآت حافزا على الابتكار، وقدرا أكبر مما يلزم فيها قد يخفض قيمة ما تحصل عليه المنشآت من كل فكرة، ومن ثم يقلص من جهودها فى خلق أفكار جديدة. وفى أواخر الثمانينيات، ناقشت تفسيرات التجارة الدولية بصورة روتينية المنافسة غير الكاملة كى تفهم سر ارتفاع التجارة فيما بين الصناعات. وبحلول أوائل التسعينيات، قبل منظرو النمو الحاجة إلى إدراج وفورات الحجم فى الصياغات

كيف تصبح أكثر ثراء؟

على الرغم من أن التنمية الاقتصادية تتطلب التعلم والتكيف باستمرار، فإن النتائج الحديثة توحى بأن البلدان التى يتراوح فيها دخل الفرد ما بين ١٠٠٠ دولار و١٠٠٠٠ دولار ينبغى أن تجرى عدة تغيرات رئيسية فى استراتيجياتها.

● من التنوع إلى التخصص. بصفة عامة، تلجأ البلدان إلى التنويع ابتداء وهى تنمو، إلا أن هذا الاتجاه ينعكس عندما يبلغ دخل الفرد ما يناهز ٥٠٠٠ دولار وحتى ٨٠٠٠ دولار، وتبدأ البلدان بعد ذلك فى التخصص. أما عند أى مرحلة تصل البلدان إلى نقطة الإمالة هذه، فأمر يعتمد على حجمها وتوجهها للتصدير، ولكنه يعنى ضمنا، أنه بالإضافة إلى القلق بشأن المناخ العام للاستثمار، فإن صناع السياسات قد يحتاجون أيضا إلى وضع استراتيجيات محددة لكل قطاع.

● من الاستثمار إلى الابتكار. عندما تقترب المنشآت فى بلد ما من الحدود التكنولوجية، فإن السياسات التنظيمية التى وقفت إلى جانب قيام المنشآت القائمة بالاستثمار، ينبغى أن تخلى الطريق للتنظيمات التى تشجع دخول منشآت جديدة وخروج تلك التى أصبحت منتجاتها أو تكنولوجياتها عتيقة. ويجب أن يكون التوقيت سليما عند إجراء هذا التحول، كما أن تنفيذه صعبا بسبب المصالح المكتسبة.

● من التعليم الأساسى إلى التعليم العالى. مع استغلال البلدان لوفورات الحجم، سترتفع علاوات المهارات بسرعة ويتعين على صناع السياسات أن يخططوا لتوفير عرض كاف من الخريجين الجدد لتخفيف الزيادة فى عدم المساواة فى الدخول. وفى هذه الاقتصادات، تتضح أهمية فيض آثار المعرفة ويستحق التعليم العالى الدعم.

المصدر: Imbs and Wacziarg (2003), Aghion and Howitt (2005), and Romer (1994).

أداء متسق

حققت منطقة شرق آسيا نموا سريعا على الرغم من أزمة ٩٧ – ١٩٩٨

(نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٦٦ – ٢٠٠٤، نسبة مئوية)

المنطقة/ الدولة	النمو	عدد السنوات التى كان فيه المعدل		
		سالبا	صفر – ٢ فى المائة	أعلى من ٢ فى المائة
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادىء	٥,٨	٢	٣	٣٤
الصين	٧,٠	٣	٣	٣٣
إندونيسيا	٤,٠	٤	٣	٣٢
تايلند	٤,٨	٣	٥	٣١
الفلبين	١,٣	٦	٢١	١٢
ماليزيا	٤,٠	٥	٣	٣١
منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى	١,٥	١٠	١٥	١٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]	١,٢	٨	١٣	٩
جنوب آسيا	٢,٦	١	١٢	٢٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٠,٢	١٤	٢٠	٥
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٢,٥	٠	١٨	٢١

المصدر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية الدولية وقواعد البيانات المركزية لتمويل التنمية العالمية

[1] البيانات من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٤

الإجمالية للاقتصاد. وفى منتصف التسعينيات أوضح المنظرون كيف أن هذه المفاهيم يمكن استخدامها أيضا لفهم أين يصبح النشاط الاقتصادى مركزا.

رؤى ثاقبة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل

كيف يمكن أن تساعد اقتصاديات النمو الحديثة البلدان متوسطة الدخل؟ مع المخاطرة بالإفراط فى التبسيط، فإننا نصنف هذه الرؤى الثاقبة فى مجموعتين: دور المنشأة الخاصة فى استغلال وفورات الحجم، ودور الحكومات فى ضمان عدالة توزيع الدخل. وكلاهما ضروريان لاستدامة النمو السريع.

إن الاعتراف الرسمى بوفورات الحجم، الذى يقرب النظرية الاقتصادية بدرجة أكبر من عالم صناع السياسات، له ثلاثة تداعيات على البلدان متوسطة الدخل:

● إن التجارة يمكن أن تتم بين كافة أنواع الاقتصادات. وتشهد تلك التى تتمتع بهبات مختلفة من عوامل الإنتاج تجارة أكبر فيما بين الصناعات، وتستطيع تلك التى لديها نفس الهبات من عوامل الإنتاج أن تنخرط فى تجارة مركبة فيما بين الصناعات. وكل من التكامل الإقليمى والعالمى مهمان فى هذا الصدد.

● قد يتناقص استثمار السوق فى خلق أو تطويع أو تبنى الأفكار الجديدة. والتداعى الذى ينشأ عن هذا، هو أن الحكومة ينبغى عليها، نظريا، أن تدعم التعليم العالى الذى يكفل استمرار البلاد فى اكتساب مزايا تنافسية فى بعض نواحى النشاط.

● توفر المدن الكبرى البيئة المثلى لنواحى النشاط التى توفر عوائد متزايدة. ومن ثم فإنه مع تطور الاقتصادات، تزداد أهمية السياسات التى تحافظ على بقاء المدن ملائمة للعيش فيها وصديقة لمنشآت الأعمال.

كما أن إدراك تداعيات النمو الاقتصادى على التوزيع له أيضا ثلاثة تداعيات على البلدان متوسطة الدخل:

● نظرا لأن المدن محورية بالنسبة للنمو، يتعين على البلدان متوسطة الدخل أن تنظر إلى الحضرنة باعتبارها عاملا لتشجيع التنمية وتقوية الروابط بين أسواق عوامل الإنتاج والمنتجات فى الريف والحضر.

شكل ١

أداء ممتاز

حققت صادرات شرق آسيا أكبر نمو فى القطاعات التى تحظى بوفورات الحجم

(التغير فى حصة الصادرات، ١٩٩٤ – ٢٠٠٤؛ نسبة مئوية)

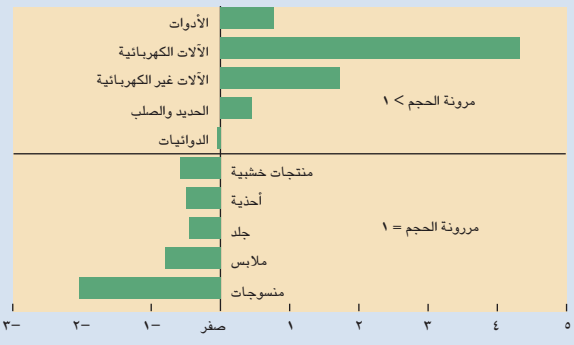

المصادر: Antweiler and Trefler (2002); Gill and Kharas (2007)

ملحوظة: مرونة الحجم التى تزيد على واحد صحيح تعنى ضمنا ارتفاع العوائد بالنسبة للحجم، وتقل تكلفة الوحدة من الإنتاج أو الخدمات كلما ازداد الإنتاج، ومرونة للحجم تساوى ١ تعنى ضمنا استمرار العوائد على الحجم

● فى البلدان التى تعمل بإقدام فى استغلال وفورات الحجم، يتزايد الطلب على العمالة الماهرة كما تزداد علاوات المهارة. والمرجح أن يزيد عدم المساواة، سواء فى داخل المناطق الحضرية، وبين المدن والريف، وقد لا تتسم النتائج بالمساواة. إلا أن صناع السياسات ينبغى عليهم على الأقل أن يحاولوا توفير فرص متساوية للحصول على التعليم وغيره من الخدمات الاجتماعية.

● تتنبأ نظرية النمو الحديثة بأنه ستكون هناك ريوع اقتصادية، وتعتبر كيفية توزيعها حيوية بالنسبة للنمو. فإذا أعيد استثمار هذه الريوع الاقتصادية فى البنية الأساسية العامة وفى الخدمات الاجتماعية فستقوى أسس النمو الاقتصادى. وإذا ما تبددت فى مدن عديمة الكفاءة، وفى الفساد، أو النزاع الاجتماعى، فإنها قد تؤدى حتى إلى إبطاء النمو. ومن ثم، يتعين على الحكومات أن تفرض ضرائب على الريع الاقتصادى بطرق تمثل أقل ضرر للمصالح الخاصة وأن تنفق حصيلة هذه الضرائب بالطرق التى تنهض بالمصالح العامة على خير وجه.

ويشمل النمو المرتكز على وفورات الحجم كلا من التخصص والابتكار، اللذين يسهلهما التكامل. وقد حافظت بلدان شرق آسيا على ارتباطاتها وصلاتها العالمية التجارية والتكنولوجية والمالية إلى جانب تعميق روابطها الإقليمية لاستغلال وفورات الحجم غير المستنفدة. إلا أن التخصص والابتكار قد أديا - من خلال زيادة أهمية شبكات الإنتاج الإقليمى ونمو المدن - اتساع التفاوت المكانى والاجتماعى فى داخل البلدان. وإذا ما ترك هذا التباين دون علاج، فإنه يمكن أن يبطئ النمو مع مواجهة المنشآت لارتفاع التكلفة، وستزيد النزاعات الاجتماعية مع اتساع التفاوتات الاقتصادية وتستطيع الحكومات الأمينة، والمطلعة والفعالة التى قد تعمل بما يحقق المصلحة العامة لتسهيل التكتل المستدام (نمو المدن) والاستثمار فى المهارات، أن تضمن استمرار وفورات الحجم واستغلالها بشكل مثمر.

تقدم التكامل الدولى

تكاملت منطقة شرق آسيا أولا مع أسواق التجارة العالمية، ونجاحها فى التكامل العالمى آخذ فى التزايد. وقد زادت منطقة شرق آسيا الناهضة (فيما عدا اليابان) حصتها فى أسواق التصدير إلى ٢٠ فى المائة، أى ضعف حصتها من الناتج المحلى الإجمالى، كما بلغ إجمالى تجارتها فى السلع نفس حجم الناتج المحلى الإجمالى. وتعزى هذه الإنجازات فى جزء كبير منها إلى سياسات الانفتاح التجارى.

كذلك حقق التكامل الإقليمى فى شرق آسيا تقدما جيدا فى شرق آسيا، كما ازدادت سرعته منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية فى ٢٠٠١. وعلى الرغم من أزمة ٩٧–١٩٩٨، نمت التجارة الإقليمية بنحو ١٠ فى المائة سنويا خلال العقد الماضى. ويأتى أكثر من نصف واردات شرق آسيا من داخل المنطقة، مما يسفر عن زيادة كفاءة شبكات الإنتاج الإقليمية. وهذه التجارة - التى تكمل التجارة العالمية ولا تحل محلها - تسيطر عليها الواردات الوسيطة من الأجزاء المكونات. وفى خارج المنطقة تسيطر السلع النهائية على التجارة. وكلتاهما تمضيان جنبا إلى جنب: فالتجارة فيما بين المنطقة توفر سلسلة عرض قليلة التكلفة وجيدة النوعية، والتجارة بين الأقاليم توفر سوقا ضخمة يمكن فيها استغلال وفورات الحجم. وقد طفقت صادرات شرق آسيا تنمو على نحو أسرع فى القطاعات التى تعتمد على وفورات الحجم (الشكل ١).

وتجرى معظم التجارة فيما بين المدن، ففى شرق آسيا، يقدر أن المدن تولد نحو ثلاثة أرباع الإنتاج سنويا، وبين نصف وثلثى الصادرات. وغالبا ما تركز الإنتاج فى مدينة واحدة بعينها: فبانكوك تنتج ٤٠ فى المائة من الناتج المحلى

الإجمالى، وتنتج مانيلا ٣٠ فى المائة من الناتج فى الفلبين، وفى فيت نام، تمثل مدينة هوشى منه ٢٠ فى المائة من الإنتاج وتمثل شنغهاى فى الصين ١١ فى المائة منه.

... ولكن التقدم المحلى مازال متعثرا

على الرغم من التكامل العالمى الناجح وازدياد التكامل الإقليمى. فإن كثيرا من دول شرق آسيا مازالت متخلفة للوراء فى مجال التكامل المحلى.

وعكس هذا الوضع يجب أن يبدأ بالمدن، حيث يحدث معظم النشاط الاقتصادى. وقد تسبب النمو الاقتصادى السريع فى أن تشهد منطقة شرق آسيا تحولا من أكبر التحولات السكانية فى التاريخ من الريف إلى الحضر. ففى كل شهر يتوقع أن يبلغ عدد سكان الحضر الجدد مليونين، فى خلال السنوات العشرين القادمة. وهذه الحركة الضخمة ستضغط على المدن الكبرى فى المنطقة، التى تضم أكثر من ١٠ ملايين نسمة من المقيمين بها، خاصة قدرتها على توفير هواء نظيف ومياه نظيفة، ومساحات خضراء، وانتقالات سهلة من العمل وإليه ومعدلات جريمة منخفضة.

إلا أن الكتلة الأساسية من النمو السكانى فى الحضر ستحدث فى المدن التى يقل تعدادها عن ٥٠٠٠٠٠ نسمة، والتى تكون الإدارة فيها أقل تطورا فى العادة، حسبما ذكرته أحدث المسوح عن مناخ الاستثمار. إذ أن سوء مناخ بيئة القيام بالأعمال يترجم إلى قاعدة ضريبية صغيرة. وتنفق هذه المدن الأصغر مبالغ أقل بالنسبة للفرد فى مجال الخدمات الاجتماعية الرئيسية وعلى النظافة البيئية، مما يجعلها أماكن أقل جاذبية بالنسبة للاستثمار.

وترتبط الفجوة بين مستويات الدخول فى المدن الأصغر ومدن الداخل، والمدن الساحلية الكبيرة أيضا بضعف البنية الأساسية المحلية التى تربط معظم المدن بالموانئ الرئيسية. وعلى الرغم من أن لدى منطقة شرق آسيا بعضا من أكفأ الموانى البحرية وتسهيلات النقل الجوى، فإن التسهيلات اللوجيستية الداخلية مازالت غير كافية فى داخل البلدان.

كما يضغط تزايد عدم المساواة على تلاحم شرق آسيا الاجتماعى. فقد ارتفعت مستويات عدم المساواة فى الدخل، والتعليم، وفرص الحصول على الخدمات الأساسية فى معظم أرجاء المنطقة. (انظر الشكل ٢) وتتخلف المناطق الأفقر الريفية كثيرا عن نظيراتها فى الحضر، ولا تشارك الأقليات العرقية فى النمو. ويوجد أكثر من ثلاثة أرباع حالات عدم المساواة فى مستويات المعيشة فى داخل البلاد.

شكل ٢

خلف المتوسطات

على الرغم من التقارب الاقتصادى الإقليمى، شرق آسيا، فإن عدم المساواة طفق يرتفع

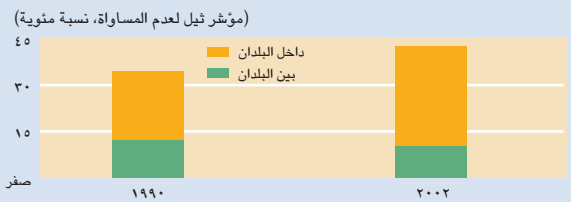

المصدر: Gill and Kharas (2007).

ملحوظة: يشير الرقم الأعلى فى موشر ثيل إلى ارتفاع عدم المساواة فى مستويات الاستهلاك

ويجب على الحكومات أن تجد حلولا لمشاكل التوزيع والإدارة المحلية وتوصيل الخدمات. إلا أنها كانت موضع حساب حاد من جماعات المجتمع المدنى بسبب التصور السائد عن انتشار الفساد مركزيا فى بعض البلدان. وتحاول بلدان مثل كوريا وماليزيا أن تنضم إلى هونج كونج واليابان وسنغافورة باعتبارها من الأماكن التى تعاقب الفساد بقسوة، وتكبح فيها حكومات تعمل على أساس القواعد جماح الفساد. كما أطلقت الصين وإندونيسيا وفيت نام برامج وطنية مقدامة لمكافحة الفساد، وتحركت لملاحقة كبار الموظفين.

وقدر كبير من المشكلة مثار حاليا على المستوى المحلى. وقامت شرق آسيا بتحقيق لامركزية المصروفات العامة على الخدمات الاجتماعية، والذى لابد أن يؤدى فى الأجل الطويل، إلى شفافية ومساءلة أكبر للمسئولين العموميين المحليين. إلا أنه فى حين تنضج نظم التدقيق والموازنة المؤسسية، فإن اللامركزية قد تقوض مكافحة الفساد، مما يهدد الكفاءة الاقتصادية، ويفاقم التوترات الاجتماعية، ويزيد سوء فجوات الأداء الاقتصادى على المستوى دون الوطنى. وقد تفسر هذه التغيرات سبب التدهور فى مؤشرات مكافحة الفساد المستندة إلى التصورات السائدة، وهو ما يوحى بأن دول شرق آسيا تتعثر فى جهودها لمكافحة الفساد. وقد تكون هذه إشارة إلى أنه من الضرورى أن يتم تركيز أكبر لضمان وجود حكومات أمينة بينما تجاهد الاقتصادات مواجهة تحدى بلوغ التنمية متوسطة الدخل.

دفعة كبيرة على الجبهة الداخلية

وهكذا، فإن المهمة الماثلة أمام شرق آسيا هى استكمال التكامل العالمى والإقليمى بالتكامل المحلى. ويتطلب هذا ضمان وجود مدن نابضة بالحياة مرتبطة بالعالم الخارجى بصورة جيدة على أن تظل مترابطة محليا، وتقوية التلاحم الاجتماعى، حتى تظل المجتمعات قوية باعتبارها اقتصادات، توفر الحكومات الأمينة التى تقوم بكفاءة بإعادة استثمار العوائد الاقتصادية المصاحبة للنمو السريع. وتوفر التدفقات التجارية والتكنولوجية العالمية والشبكات الإقليمية التى توفر أسباب القوة لنمو شرق آسيا، موارد كافية لمواجهة التحدى الخاص بالتكامل المحلى. وإذا نجح صناع السياسات فى شرق آسيا النامية فى جعل هذا الثالث ناجحا على غرار ما حدث للتكاملين الأولين، فإنه سيمكنهم أن يقضوا على الفقر خلال جيل واحد، وأن يقودوا بلدانهم إلى مراتب الدول الثرية والمتقدمة فى العالم. وبعملهم هذا، سيقدمون دروسا قيمة للبلدان متوسطة الدخل فى شتى أنحاء العالم. ■

إندرميت س . جيل يعمل مستشارا اقتصاديا فى المكتب الإقليمى لشرق آسيا والمحيط الهادئ فى البنك الدولى، أما هومى خاراس فهو زميل زائر بمركز ولفنسون للتنمية بمؤسسة بروكنجز، وكان يعمل سابقا كاقتصادى أول لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ فى البنك الدولى.

المراجع:

Aghion, Philippe, and Peter Howitt, 2005, "Growth with Quality-Improving Innovations: An Integrated Framework," in Handbook of Economic Growth, *Volume 1A, ed. by Philippe Aghion and Steven Durlauf (Amsterdam; Boston: Elsevier; North-Holland), pp. 67–110.*

Antweiler, Werner, and Daniel Trefler, 2002, "Increasing Returns and All That: A View from Trade," American Economic Review, *Vol. 92 (March), pp. 93–119.*

Imbs, Jean, and Romain Wacziarg, 2003, "Stages of Diversification," American Economic Review, *Vol. 93 (March), pp. 63–86.*

Romer, Paul, 1994, "The Origins of Endogenous Growth," The Journal of Economic Perspectives, *Vol. 8 (Winter), pp. 3–22.*